دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الطفل والإعلام
المصدر:	مجلة التربية
الناشر:	اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم
المؤلف الرئيسي:	عبدالهادي، ناول
المجلد/العدد:	س 25, ع 119
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	280 - 287
رقم MD:	24481
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	القرآن ، الأطفال ، الإعلام ، حقوق الطفل ، الشريعة الإسلامية ، رعاية الأيتام ، تربية الأطفال ، الأسرة ، التعليم ما قبل المدرسي ، الأخلاق الإسلامية، وسائل الإعلام ، الغزو الثقافي، التكيف الاجتماعي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/24481

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الطفل والإعلام

الدكتور / ناول عبد الهادي - المملكة المغربية

إن *الإعلام عنوان الحياة البشرية، عنوان التواصل الاجتماعي والعمل الحضاري المشترك. والتقدم الحضاري والعلمي ما كان ليكون لولا الإعلام والتبليغ بالإشارات والرموز والكلمة والصوت والصورة، بكل أنواع التعبير من صوت وحرف ورسم ونغم وغيرها، بكل ما يثير النفوس ويطبعها ويترك فيها وقعاً تنتج عنه ردود فعل ومواقف وأحياناً بطولات أو جرائم وجنايات.*

والطفل إنسان ضعيف يلج المجتمع ضيفاً عليه، في انتظار أن يصبح عضواً كامل العضوية، له من الحقوق ما للأعضاء الآخرين فهل ستحسن ضيافته، ويعامل بما يليق من الإكرام والاعتناء، أم يعامل معاملة سيئة، مما قد يضطره إما إلى إفراز سموم الكره والحقد والفرار من مستضيفيه أو إلى الثورة عليهم ومحاولة الانتقام منهم، بحكم ما يرسب في نفسه من رسوبات وما يتركب فيها من عُقد.

لم يعد يجاحد أحد في أهمية تكوين الطفل منذ السن المبكرة، جسماً ونفساً وخلقاً وفكراً، لأن أوعيته الفارغة قابلة للتعبئة منذ السنة الثالثة بل حتى قبل ذلك، وقوة استيعابه تكون مرتفعة منذ السن السابعة، وبقدر ما يسهل على المجتمع تكييف الطفل وتصحيح توجيهه في هذه السن المبكرة بقدر ما يصعب ذلك بعد أن يكون عود الطفل قد نما معوجاً غير مستقيم أو يكون قد طبعت نفسه وجرى في عروقه ما غير صفاءها ونصاعتها.

موقف الإسلام :

وقد يكون من المفيد، ونحن في بلد إسلامي أن نتعرف على موقف الإسلام من الطفل، فمن المعلوم أنه، وهو ذو المصدر الإلهي الخبير بالنفس الإنسانية أولى للطفل وتربيته، وحمايته تشريعياً، عناية خاصة، فاوصى برعاية مصالحه وحقوقه، خاصة وهو ضعيف البنية لا يستطيع بعد، الدفاع عن نفسه، وهو عنصر استمرار النوع البشري المطوق بمسؤولية الاستخلاف.

فلا عجب أن يحدد الإسلام حقوقاً ويدعو إلى احترامها وحمايتها، وأن يفرض في نفس الوقت على الوالدين والأقربين واجب الولاية على الطفل، وتربيته، مساعدة له على نمو طبيعي، وعلى شحذ لمداركه وتفتيح لمواهبه ومؤهلاته.

وقد ضمن الإسلام للطفل حقوقاً بصفته إنساناً، يشترك فيها مع جميع البشر، وهي الحق في الحياة والحق في الحرية والكرامة والحق في التعليم والحق في التملك.

وخص الطفل بصفة عامة بحقوق متميزة ما دام لم يبلغ سن الرشد وهي الحق في الرضاعة وفي الولاية كما انه جعل للطفل المحروم كاليتيم واللقيط وذي العاهة حقوقاً إضافية، وحدد المسؤوليات في شانها، كما ضبط الوسائل الكفيلة بحمايتها عن طريق التشريع والأحكام، وعن طريق الإحسان وسبل الخير.

ونقتصر، اختصاراً للوقت على الاستشهاد بالنسبة للحقوق العامة للطفل، بآيات قرآنية ثلاث تكفينا مؤونة الإسهاب والأطالة، قال تعالى: مدافعاً عن الطفل في الحياة «ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق، نحن نرزقهم وإياكم» (سورة الإسراء) وقال: «وإذا الموؤدة سئلت باي ذنب قتلت» (سورة التكوير) وقال أيضاً: مدافعاً عن حقوقه المادية: «إن الذين ياكلون أموال اليتامي ظلماً إنما ياكلون في بطونهم نارا» (النساء).

أراد الإسلام أن يحمي الطفل ويحصنه من كل ما يمكن أن يصيبه من أحداث وآفات وأن يجزئ المسؤوليات ويحددها. وقد ابتدأت هذه الحماية منذ الحمل فحرم الإجهاض، وبعد الولادة، فاوجب الرضاعة والحضانة والولاية على النفس وعلى المال وفرض تربية الطفل وتعليمه على والديه أو وليه وعلى الدولة وفرض على ممثل الشرع، وهو القاضي، المراقبة والتدخل عند الحاجة، أي كلما كانت مصالح الطفل في خطر.

وفي الوقت الذي جعل الحضانة للمراة، جعل الولاية على النفس وعلى المال للرجل. والولاية على النفس تشمل صيانة الطفل، وتعليمه، والإشراف على سائر مصالحه المادية والمعنوية إلى سن الرشد أو الزواج بالنسبة للفتاة.

ويلاحظ في ولاية النفس ما يلي :

أ – للأب ثم الجد الحق الأول في القيام بولاية النفس على ابنه، ولا ينتزع القاضي منه الحق إلا إذا ثبت أنه غير أمين على مصلحة ابنه، وللقاضي في هده الحالة أن يوكل ولاية النفس لعصبة الطفل أو أن يتركها للحاضنة.

ب– الأمانة شرط في ولاية النفس، فإذا ثبتت على الولي جريمة اغتصاب وهتك عرض، أو

حكم عليه في جناية على محضونه. انتزعت منه ولاية النفس، باستثناء الأب أو الجد. وقد تبين أن إهمال الأولياء لمسؤوليتهم هذه أو عدم تنظيم المجتمع لهذه الولاية يشكلان سبباً من أسباب التشرد وسوء تربية النشئ.

أما الولاية على المال فتكون على الصغار وكذا على المجانين والسفهاء وتسقط على الصغار ببلوغهم سن الرشد.

وزادت عناية الإسلام بالطفل، فخص بالوصاية والتشريع بعض الفئات نذكر منها على وجه الخصوص اليتامى واللقطاء.

فقد أوصى القرآن برعاية اليتامى وعدم إذلال نفوسهم، قال تعالى: «وأما اليتيم فلا تقهر» وحض النبي ﷺ على كفالتهم بقوله: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا» (أي متجاوران) وكأني بمنزلة كافل اليتيم تصل إلى درجة النبوة.

وفي الوقت الذي شدد فيه القرآن الوعيد لمن يأكل مال اليتيم، حث على الانفاق على اليتيم قائلا: «ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً» وقال النبي ﷺ: «الساعي على الأرملة واليتيم كالمجاهد في سبيل الله تعالى».

واللقيط في الإسلام لا يتحمل وزر أبويه، ولا يجوز أن يظل بدون كفالة من لدن المجتمع. ولذلك كان التقاطه فرض كفاية على المسلمين، وهو حر وولاؤه للمسلمين، ونفقته من ماله أي مما وقف على اللقطاء أو ما وهب لهم، أو وجد معهم، فإن لم يكن له مال، فنفقته على بيت المال، إلا أن يتبرع أحد بالإنفاق عليه.

حرص الإسلام على حماية الطفل حماية كاملة، بالوقاية والتشريع وبالتاكيد على العناية بتربيته روحياً وخلقياً ونفسياً، وفتح ذرائع الخير والعمل الصالح في وجهه وسد ذرائع الشر وعمل السوء، بالنصح والقدوة والزجر إن اقتضى الحال.

وخص القرآن اليتيم، وهو الذي فقد السند الأساسي في أحد الوالدين أو فيهما بآيات بينات، تُعد روعة في السمو والرعاية ويكفي أن نسترشد بالآية التالية: «وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم، فليتقوا الله وليقولوا قولا سديداً» (النساء).

وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية الاهتمام بالطفل فاصدر إعلاناً بحقوق الطفل يدعو إلى «أن يكون للطفل حق التمتع بوقاية خاصة وأن تتاح له الفرص والوسائل.. لكي ينشأ من النواحي البدنية والروحية والاجتماعية على غرار طبيعي وفي ظروف تتسم بالحرية والكرامة». «وأن يكون له الحق في التغذية الكافية والماوى والرياضة والعناية الطبية» «وأن تضمن له الوقاية من كافة ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال.. إلخ».

ومما لا ريب فيه أن قيمة هذه الإعلانات والتشريعات كامنة في تطبيقها.

والطفل مادة خام وأرض خصبة قابلة للاستثمار والتوجيه، الأمر الذي يقتضي اتباع الطرق المناسبة الصالحة، ويقتضي قبل ذلك، ضرورة التعرف على الأرضية ومحيطها البشري والاجتماعي.

إن كل بناء في حاجة إلى دراسة نوع الأرض التي سيقام عليها ثم إلى وضع أساس صلب يستطيع تحمل ثقل البناء دون أن يتشقق أو يتحطم ثم إلى تحضير المواد الضرورية للبناء وأخيراً التعهد والصيانة.

فمن الضروري بمكان، إقامة بناء قويم على أساس متين، ثابت من تلقين الطفل القيم الأخلاقية والروحية، وتمكينه من أدوات المعرفة والإدراك والسلوك، ومراقبة وتقييم البناء في كل حين وتصحيح انحرافاته وخلله إن اقتضى الحال.

ومن أخطر ما يهدد سلامة هذا البناء الإهمال وترك التربية للصدفة مع العلم أن التحضير المنهجي والوقاية أهم من الإصلاح والعلاج، وخاصة إذا تمكن الداء واستعصى علاجه.

إن الطفل بصفته إنسان جبل على غرائز ونزعات إذا لم تهذب، وتحصر في حجمها المطلوب، طغت على نفسية الطفل وكونت منه قوة عمياء تندفع به نحو الهاوية، وكلما تركت وشأنها، كلما زادت قوة اندفاعها ويصبح من الصعب جداً حصرها وتهدئتها وتقويم عناصرها. فالطفل مجبول على تحقيق الذات والحفاظ على النفس والأنانية، وفضول المعرفة والكشف والتجربة وقصر النظر والاستعجال واللامبالاة، كما أنه مفطور على الحرية وروح المساواة والتعاون والبذل أي أنه قابل فطرياً للحياة الاجتماعية وللتكيف معها، شريطة ألا يشعر بأن المجتمع يلفظه أو يهينه.

بطبيعة الحال، سرعان ما يطغى تأثير البيئة الخاصة والعامة التي يعيش فيها الطفل فتصبح للمكتسبات الكلمة الأولى، فتغطي على الغرائز الخيرة، لتترك المجال للغرائز الخبيثة، ويظهر ذلك جلياً في الفرق بين طفل الحاضرة وطفل البادية، بين الأطفال المنتمين لشرائح اجتماعية، اتسعت بينها الفوارق الاجتماعية .. إلخ.

ضرورة وضع استراتيجية وطنية لتربية النشئ:

يتبين مما سبق أن من واجب الدولة، والبنية الفوقية والشرعية المسؤولة عن الطفل، أن تضع استراتيجية شاملة لتربيته، تدخل في عناصرها الأسرة ومؤسسات التعليم، والهيئات الاجتماعية وجميع وسائل الإعلام على أن تتضافر جهود جميع هذه المؤسسات في تنسيق عملها وتكييفها في انسجام، مجتنبة كل نوع من أنواع التناقض.

إن بالإمكان التأثير على الطفل مباشرة أو بالواسطة عن طريق أبويه أو معلمه أو رفاقه، وكذلك بتسخير البيئة المحيطة به، المادية والأدبية والاجتماعية، ومن أجل ذلك لابد من تحسين البنية التحتية للبيئة الاجتماعية، وإصلاح مواطن خللها، وتحصينها قانونياً، وتطبيقياً في نطاق استراتيجية عامة.

وبالإمكان التأثير على الطفل بالمنطق الفطري السليم، بالترغيب وإثارة ما جبل عليه من فضول ورغبة في الإطلاع، بالإمكان التأثير عليه بمساعدته على الاكتشاف بنفسه بالوسائل المحببة إليه من لعب وتمثيل ومسابقة، وبكل ما يدخل السرور والبهجة في النفوس، تزكية لشعوره بانانيته وكرامته، أو بتحذيره وتخويفه وزجره إن اقتضى الحال لأنه في حاجة إلى تعلم الانضباط والإذعان لما تقتضيه التعاليم الروحية والتعبدية أو الأعراف الاجتماعية السليمة، وبقدر ما هو في حاجة إلى التكيف مع

المقتضيات الروحية والاجتماعية، التي هي الأرضية الصلبة المشتركة بين سائر أفراد المجتمع والتي تشكل عماد الذاتية المميزة للمجتمع، بقدر ما يتعين استغلال قابلية الطفل واستعداداته لتفتيح مواهبه وطاقاته وتاهليه ليصبح عضواً صالحاً في الكيان الاجتماعي شاعراً بضرورة الاندماج في حظيرة المجتمع، متعاوناً مع افراده، سواء كانت ظروفه عادية أو استثنائية، كان يكون ذا عاهة أو يتيماً أو ينتمي إلى أسرة فقيرة .. إلخ.

إن مدارك الطفل تنشط دون أن ينتبه إليها الكهل أحياناً ولذلك نجد الكهل يقص على غيره ما فاجاه به طفل ما، فالطفل يلاحظ ويقارن وينصَت وهو يلعب، ويتساءل عن أسباب الفوارق بينه وبين غيره من الأطفال في اللباس، في الحياة المنزلية في التغذية، في وسائل النقل .. إلخ، ثم يكتشف تدريجياً أن الفوارق موجودة لا مفر منها، ويكتشف أن المجتمع ينافق، ويمايز، ويظلم، فإما تنمو في نفسه روح الانتقام والرفض والخصام والعداء والعنف، وإما روح القهر والاستسلام والاستلاب.

ومن هاتين الحالتين غير العاديتين، تتركب عند الطفل العُقد النفسية الضارة بتربيته التربية الصالحة وبتاهيله للاندماج في المجتمع والمساهمة فيه وفي تقوية كيانه ونمائه.

ولذلك، فسواء أخذنا بالاعتبار ضرورة خلق البيئة المحيطة الصالحة للطفل لتوجيهه التوجيه السليم أم أهملنا ذلك، فالطفل يكون نفسيته ومزاجه وآراءه بنفسه استنتاجاً مما يسمعه ويراه ويحس به، فالقدوة والمثال والنماذج السلوكية لها آثار حاسمة على تربية الطفل وتكوين شخصيته، على أن هذه الآثار إما أن تكون إيجابية نافعة أو سلبية مسيئة.

ويتجلى للطفل بوضوح، ارتباك المجتمع فيما يريد أن يلقنه إياه، أو إهماله أو تناقضه أو نفاقه من خلال وسائل التبليغ والتلقين ومن خلال الواقع المعاش، فمن أسوأ الآثار على الطفل أن يتلقى التوجيهات والمعلومات متناقضة بين ما تبلغه المدرسة ووسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزة أو بين ما يسمعه من أبويه أو معلميه، أو بين ما يبلغه عن طريق هذه الوسائل كلها، وبين ما يراه في واقع الأمر، جهراً أو خفية.

وسرعان ما يكتشف الطفل الواقع الحقيقي الملموس الذي يغلب فيه النفاق والكذب والغش والتلبس، والميز، والاستئثار، فيكون رد الفعل عنده، إما الثورة والنقمة على هذا المجتمع الفاسد الكاذب فيفقد الثقة في كل ما يقال له ويلقن، بما فيه ما يصدر عن الوالدين أو أفراد الأسرة أحياناً، وإما قبول الواقع واعتباره هو السبيل الذي ينبغي اتباعه بكل ما يتسم به من مساوئ، وأنه هو قاعدة اللعب التي يعمل بها، حتى ولو لقن عكسها، بل إن الطفل يكتشف أن خداع المجتمع يمكن أن يصل إلى درجة «اعمل غير ما تقول، وتحايل حتى لا يوجه إليك صك الاتهام».

الإيجابية والسلبية في تربية الطفل

بناء على كل هذه المعطيات، ما يتعلق بالطفل، وما يتعلق بمحيطه وكل ما له علاقه مباشرة به، وما يتعلق بوسائل الاتصال به والتاثير عليه، يمكن توجيه الطفل إما وجهة الصلاح أو إما وجهة الفساد والمسالة ذات أهمية قصوى، لا تحل بالارتجال والإهمال واللامبالاة، أو إغفال عنصر من العناصر الأساسية في هذه العملية وخاصة العناصر

البشرية، والحقيقة انه ينبغي عند إحكام استراتيجية ووضعها مواضع التنفيذ، البدء بانفسنا بصفتنا آباء ومربين أو مسؤولين في الدولة وفي المجتمع، إذ سيكون أطفالنا كما يرون وجوهنا الحقيقية، وحسب الصورة التي يستخلصونها بانفسهم لا كما نحاول تلقينها إياهم.

ومشكلة تربية الطفل من خلال والديه ومعلميه ومحيطه الاجتماعي جعل بعض الدول تحاول معالجة المشكلة حسب استراتيجية وتجارب معينة.

ويسعدنا أن نتحدث بإيجاز عن تجربة ببنامـا، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

انشات هذه الدولة مراكز لتوجيه الطفل والأسرة معاً في الفترة ما قبل المدرسة الابتدائية بهدف مضاعفة حظوظ الأطفال ذوي الأوضاع المعوزة.

وقد اهتمت هذه المراكز بالبيئة، وبخلق علاقات جديدة بين الطفل والمعلمة وبين الأم والطفل وبين الأم والمعلمة، وعملت على أن تكون أغلب المعلمات من نفس المنطقة كما سعت في إشراك الجماعات المحلية.

ومن النتائج التي توختها هذ المراكز واستطاعت أن تبلغها بنسبة جيدة :

إن الأطفال ينمو ذكاؤهم وتشحذ مداركهم في هذه المراكز، ويشعرون باستقلال شخصيتهم ويقل خوفهم من الناس، ويتحسن سلوكهم في بيوتهم، وترتفع جرأتهم وبذلك يصبح لهم استعداد أكبر للاندماج في المجتمع والتكيف معه، ويسير نموهم الفكري، والنفسي والاجتماعي نمواً عادياً متزناً.

وقد قامت السلطات البانامية بتقويم النتيجة، بإخضاع هؤلاء الأطفال إلى اختبارات متنوعة وتبينت صلاحية هذه التجربة إذ أن الطفل المتخرج من هذه المراكز يستطيع بسهولة اتباع دراسته الابتدائية بصفة عادية ومُرضية.

على أن هذه التجربة تناولت مجموعة عمرية معينة، وهناك مجموعات عمرية أخرى، مثلا من السن السادسة أو السابعة إلى الثانية عشرة أو الثالثة عشرة ومجموعة من الرابعة عشرة إلى الثامنة عشرة أو إلى العشرين وهي سن المراهقة، ولكل من هذه مجموعات مدارك تصبح ناضجة وإحساسات تصبح قوية. فالوسائل التلقينية والإخبارية والتربوية الصالحة لمجموعة ما لا تكون صالحة بالضرورة للمجموعتين الآخريين وهذا مما يضاعف تشعب المشكلة ومما يحتم إحكام استراتيجية التربية والتوجيه.

ومما توصي به منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في أحد تقاريرها، بعد أن اتضح لها أن ارتفاع تكاليف النظام التعليمي المعهود والمستورد يعوق تعميمه ولا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية الذاتية :

إقامة استراتيجية شاملة تستطيع تلبية الحاجات من المعرفة واكتساب المهارة عند جميع أفراد الجماعة بالطرق الشكلية وغير الشكلية وبهدف الاكتفاء الذاتي ومشاركة الجماعة في تحسين ظروف عيشها.

ويضيف التقرير أن الأنشطة العلمية الموازية للعمل المدرسي، تنمي ملكة الإبداع التكنولوجي، وتلعب دوراً تصحيحياً لسد بعض ثغرات التعليم المدرسي.

ألم يحن الوقت للتفكير بصفة جدية، جذرية وشاملة، في هذا المشكل الجوهري، الذي يرهن مستقبل البلاد، ويجعل كثيراً من الأخطار تحدق بها، إذا لم نبادر إلى علاجه.

بلادنا بلاد إسلامية، وبهذه الصفة تؤمن بالقيم والأخلاق الإسلامية، وهذه من أهم مكونات ذاتيتنا القومية والروحية، بلادنا تؤمن بالحرية والديمقراطية، بضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تؤمن بحتمية استعمال العلم والتكنولوجيا في هذه التنمية، تؤمن بأن استثمار الطاقات البشرية هو أهم استثمار بدون منازع، وتعلم أن لوسائل الإعلام، كما هو الشأن بالنسبة للمدرسة، وللأسرة، وللبيئة المحيطة مباشرة بالطفل، أثر عظيم في تربيته وتوجيهه، وتعلم أخيراً أن الوقاية أفضل من العلاج ولا سيما بالنسبة لتكوين الطفل، الذي تصاغ طبيعة شخصيته المزاجية والنفسية منذ صغر سنه، وقليلاً ما تتغير في الفترات العمرية اللاحقة.

إن قضية الاستقلال الإعلامي اليوم كالاستقلال الاقتصادي بات ضرباً من الخيال، إذ الحصول عليه أصبح أصعب من الاستقلال الثقافي، وهذا مما يزيد الطين بلاً في صعوبة توجيه الطفل إعلامياً وتربوياً.

إن سلطان وسائل الإعلام الجماهيرية بلغ درجة من القوة والاتساع والهيمنة على النفوس، نفوس الكهول والأطفال، يكاد يكون من المستحيل معارضته أو مواجهته، خاصة وأنه بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، ليس فيه تبادل وإنما يسير في اتجاه واحد، من الدول المتقدمة، القوية نحو الدول النامية الضعيفة.

إن إرسال المعلومات والأخبار، والصور عن طريق الأقمار الاصطناعية، وإن تقدم التقنيات الإعلامية، والانتشار العظيم للوسائل السمعية البصرية للإعلام ومن بينها من استقلت عن مصادر إصدارها، قربت بين مناطق العالم ودوله وكشفت كثيراً من العورات والأسرار.

إن تعميم الإذاعة والتلفزة والسينما والآلاف من الصحف والمجلات والنشرات، وخدمات البريد والبرق والتلكس، وتداول الأشرطة المسجلة من مختلف الأنواع والأحجام، بالصوت وحده وبالصوت والصورة (الفيديو).. إلخ. كل هذا خلق قوة جهنمية تسير بأقدام فولازية لا سبيل إلى إيقافها، تداهم كل المجموعات البشرية في عقر بيوتها وتغطي عليهم جميع لحظات وقتهم وفراغهم، وتنفث في نفوسهم ما تريد أن تنفثه بدون مراقب ولا رادع ولكن ما العمل أمام هذه القوة الطاغية الزاحفة، العابثة والفتاكة أحياناً بالنفوس؟ يظهر في أول وهلة أنها قوة لا تُغلب، وأن أفضل الحلول هو في الاستسلام إليها، وكثير من المجتمعات في الدول النامية تختار الاستسلام، انهزاماً، أو جهلاً لحقيقة الأمر أو إهمالا، لا سيما وأن أثرها المرضي الفتاك لا يظهر أعراضه إلا تدريجياً، بعد المراس.

إن أخطر موقف يقفه إنسان أو مجتمع أمام خطر محدق، هو أن يجهله أو يتجاهله أو يحقره، وأسوأ علاج يعالج به هذا الداء هو أن يغفل عنه أو يحاول تسكينه بمسكنات وبصفة ارتجالية، عشوائية.

لقد سبق للاستعمار السياسي والعسكري أن هدد كيان كثير من الدول المختلفة، واستطاعت كثيرها الانعتاق منه، وخلف هذا الاستعمار الهيمنة الاقتصادية التكنولوجية ومحاولات الغزو الثقافي والفكري، وتواكب الآن هذه الجحافل الجديدة قوى استيطانية نافذة إلى الأعماق، قوى وسائل الإعلام والاتصال.

فلا مفر من استقبالها عن طوع أو كراهية، ولكن بالإمكان إبطال مفعولها أو على الأقل جزء منه بامور ثلاثة، بعد أن نعي وعياً كاملاً بخطورتها وفعالية اساليبها :

أ – وضع استراتيجية إعلامية وتربوية شاملة ومنسجمة والتخطيط لتطبيقها من أجل الحد من مساوئ الإهمال والارتجال ومواجهة جحافل الغزو الثقافي والإعلامي الذي يحمل في طياته عوامل مسخ حضارتنا وذاتيتنا.

ب – تقوية الأرضية الصلبة في نفوس أطفالنا وشبابنا من خلال.

١ – ملء فراغ تكوينهم باكثر ما يمكن من مبادئ ومعلومات عن هويتنا الخاصة، وعن قيمنا.

٢ – غرس الإيمان في نفوسهم بهذه القيم والأخلاق الإسلامية الفاضلة، والسهر على أن يمارسوها في سلوكهم.

٣ – بظهور الآباء والمربين والمسؤولين بمظهر القدوة والمثل الصالح.

جـ – العمل على توجيه الإعلام المستورد باختيار ما هو صالح منه ونبذ أو مقاومة ما يكتنفه ضرر تربوي أو أخلاقي كل ما من شانه أن يعبث بتلك الأرضية أو يخلق في نفوس الناشئة اضطرابات نفسية أو خلقية يمكن أن تنتج عنها أوخم العواقب. ومن المعلوم أن هذه التدابير يكمل بعضها البعض الآخر وأن التغافل عن أحدها، وبالأحرى عن اثنين منها أو عنها كلها، يعرض مسيرة بلادنا الحضارية والثقافية، وبالتالي الاجتماعية والسياسية إلى الخراب وهويتنا إلى المسخ أو الانمحاء.

وواضح للعيان أن بعض الأخطار قد برزت وانتشرت بوادرها: منها ضعف القوة الروحية المحصنة والسلطة المعنوية للآباء والأسرة ومنها انتشار الفساد وتناول المخدرات، ومنها العديد من الأمراض الاجتماعية، فإذا أضيف إلى هذه العوارض الفقر والعاهة أو العوق الجسمي أو الذهني، تضاعف النخر في جسم المجتمع، وأصبح طعمة سهلة لكل معتد أثيم.

فليتق الله أولوا الحل والعقد في أبنائنا وفي مستقبل بلادنا، ولياخذوا قضية الإعلام والتربية بالجدية والفعالية والحزم اللازم قبل أن يفوت الأوان وتعسر الحلول. خاصة وأن العصر عصر العلم والتخطيط المحكم، وتفوق التكنولوجيا والإعلاميات.

وفي الوقت الذي يتحتم علينا مواكبة عصرنا وملاحقة الركب المتقدم يتعين علينا أيضاً أن نحافظ على ذاتيتنا وشخصيتنا المميزة لنا عن غيرنا، لأنها المحصنة لنا من الذوبان في غيرنا ومن الشعور بالاستلاب لهويتنا فبها نحيا ونعتز ونتنافس ونجاهد، وهي عنوان كرامتنا واعتزازنا.